الجنزوري للمصريين: أرجوكم أعطوني فرصة

القاهرة/أ.ف.ب

طلب رئيس الوزراء المصري المكلف كمال الجنزوري من المصريين أن يمنحوه فرصة لتشكيل الحكومة القادمة، مشيرا إلى أن الملف الأمني ستكون أولويته في المرحلة القادمة.

وتأتي تصريحات الجنزوري، التي بثها التلفزيون المصري مساء أمس الأول، بعد يوم من المظاهرات أطلق عليها المعارضون "جمعة الفرصة الأخيرة" للضغط على المجلس العسكري الحاكم كي يسلم السلطة لإدارة مدنية كاملة الصلاحيات.

وقال الجنزوري، في أول تصريحات له منذ تسميته لتولي منصب رئيس الوزراء، مخاطبا المصريين "أرجوكم أعطوني فرصة حتى أتمكن من التفكير وأنظر في من يجب أن يبقى (من الوزراء) ومن يجب أن يذهب."

وطلب الجنزوري من القوى التي أعلنت رفضها لرئاسته للحكومة الجديدة أن تتمهل "أشهرا قليلة حتى تتاح له الفرصة لتحقيق الأهداف التي يتمناها المواطنون".

وأشار إلى أن التفويض الذي سيصدر له بتشكيل الحكومة من قبل المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة "سوف يكون أوسع وأشمل من كافة التفويضات التي صدرت لرؤساء الحكومات خلال السنوات الماضية".

كما أعرب الجنزوري (٧٨ عاما)، والذي كان رئيسا للوزراء في عهد الرئيس السابق حسني مبارك، عن أمله في أن يشكل حكومة الإنقاذ الوطني "قبل نهاية الأسبوع المقبل لمواجهة الفراغ الأمني بالإضافة إلى تحقيق سيادة الدولة ومواجهة التحديات كافة لتحقيق التنمية التي تحتاجها مصر في الوقت الحالي".

وأكد أن الملف الرئيسي الذي سيحظى بأولويته هو معالجة الوضع الأمني، مشيرا إلى أن "استتباب الأمن سيهيئ المناخ لزيادة الإنتاج ويدفع عجلة التنمية للأمام ويحقق مزيدا من الاستثمارات في مصر".

الفرصة الأخيرة

وكان عشرات الآلاف من المصريين الغاضبين احتشدوا في ميدان التحرير في ما سموه "جمعة الفرصة الأخيرة" للضغط على المجلس العسكري الحاكم.

وتلقى المتظاهرون في التحرير رسالة دعم غير مسبوقة من شيخ الأزهر يؤيد فيها مطالبهم، على الرغم من أنه نادرا ما يتدخل في الشؤون السياسية.

وشارك في احتجاجات الجمعة أيضا مرشح الرئاسة المحتمل والحائز على جائزة نوبل محمد البرادعي.

كما طالبت الولايات المتحدة بنقل سريع للسلطة في مصر إلى حكومة مدنية، وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني في بيان مكتوب إن نقل السلطة "يجب أن يكون عادلا وجامعا وأن يتم بأقصى سرعة ممكنة استجابة للتطلعات المشروعة للمصريين".

وهتف المحتجون بشعار موحد هو "مش حنمشي، هو يمشي"، في إشارة إلى المجلس العسكري الحاكم في البلاد بمعنى أنهم لن يرحلوا وليرحل المجلس.

وبعد صلاة الجمعة هتف المحتجون "الله أكبر" و"حرية حرية" و"الشعب يريد إسقاط المشير" في إشارة الى المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وأمضى المجلس العسكري أكثر من عشرة شهور في إدارة شؤون البلاد يقول مصريون كثيرون إنها فشلت في تحقيق مطالب الثورة وان المجلس عمل خلالها على اعادة النظام الذي ثاروا عليه يوم ٢٥ يناير/ كانون الثاني.

سوريا تسلّم العربي (مجموعة استفسارات) و٢٦ قتيلاً برصاص الأمن

القاهرة- دمشق / سي ان ان

أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية، نبيل العربي، أنه تسلم رسالة امس الاول الجمعة من وليد المعلم، وزير الخارجية السوري، طرح فيها (مجموعة استفسارات وتساؤلات) حول بنود البروتوكول الخاص بعمل المراقبين العرب، وذلك في وقت كانت الجامعة فيه تنتظر التزام دمشق بالمهلة المعطاة لها وتوقيع البروتوكول.

إلى ذلك، طلبت الإمارات العربية المتحدة من رعاياها المبادرة إلى مغادرة سوريا "نظراً للظروف الراهنة،" في حين قالت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب الجمعة إنها تشعر بـ"القلق العميق" حيال التعديات على حقوق الإنسان في سوريا وسط حصانة للمرتكبين، وقالت إن أخطر التقارير هي تلك المتعلقة بتعرض الأطفال في المعتقلات للتعذيب والتشويه.

كما أعرب كلاوديو غروسمان، رئيس مجلس الخبراء، عن القلق حيال وجود تقارير حول تجاوزات أخرى تتعلق بالاعتقالات العشوائية وحالات الاختفاء. وقال غروسمان إن هناك "مصادر موثوقة" تشير إلى أن الاعتداءات "جرت بأوامر مباشرة من السلطات.

وعلى صعيد التحذير الإمارات لمواطنيها، نقلت وكالة الأنباء الإماراتية عن وزارة الخارجية أنها "تهيب بمواطني دولة الإمارات تأجيل خطط سفرهم إلى الجمهورية العربية السورية وذلك نتيجة للأوضاع المتوترة التي تشهدها."

ونقلت الوكالة عن السفير عيسى عبد الله الكلباني، مدير إدارة شؤون المواطنين بالوزارة، تأكيده "على المواطنين المتواجدين حاليا في سوريا أخذ الحيطة والحذر وتجنب مناطق التجمعات والمبادرة إلى مغادرة الأراضي السورية نظرا للظروف الراهنة."

وكان مسؤول دبلوماسي عربي قد طلب من CNN عدم كشف اسمه قد قال إن المهلة المحددة من قبل جامعة الدول العربية لسوريا من أجل توقيع بروتوكول المبادرة الخاصة بإرسال مراقبين قد انتهت دون رد من دمشق، في حين أعلنت لجان التنسيق المحلية سقوط ٢٦ قتيلاً حتى الساعة برصاص قوات الأمن، بينما نفت وسائل الإعلام السورية الرسمية وجود اشتباكات في العاصمة.

وقال لجان التنسيق على صفحتها الإلكترونية إن ٢٦ قتيلاً سقطوا حتى اللحظة، بينهم ١٤ شخصاً في حمص، و ستة في كرناز بحماه، وقتيلان في كل من دير الزور وريف دمشق وقتيل في كل من درعا ودمشق.

أما وكالة الأنباء السورية، فقد أعلنت عن مقتل اثنين من عناصر وحدة الهندسة في محافظة حماة "أثناء قيامهما بتفكيك عبوة ناسفة زرعتها المجموعات الإرهابية المسلحة."

واتهم مصدر أمني عبر الوكالة السورية مجموعة مسلحة بإطلاق النار على عناصر الأمن وجرح عدد منهم في حي الأربعين في مدينة حماة، كما نفى مصدر في قيادة شرطة دمشق ما تناقلته وسائل إعلام عن اشتباكات في حي برزة موضحا أن هذا الخبر "عار عن الصحة تماما و الحي يشهد هدوءاً وحياة طبيعية."

وقال بيان صادر عن القيادة العامة للجيش السوري إن مجموعة مسلحة قامت "بعملية اغتيال" أدت إلى مقتل ستة طيارين وضابط فني وثلاثة صف ضباط من الفنيين العاملين في إحدى القواعد الجوية العسكرية أثناء مرورهم على محور تدمر حمص الخميس الماضي، في تأكيد لما كانت جهات معارضة سورية قد أعلنته عن مقتل الطيارين بعملية لقوات منشقة عن الجيش.

يشار إلى أن CNN لا يمكنها تأكيد صحة هذه المعلومات بشكل مستقل، نظراً لرفض السلطات السورية السماح لها بالعمل على أراضيها.

وعلى المستوى السياسي، قال مصدر دبلوماسي عربي لـCNN إن دمشق لم ترد سلباً أو إيجاباً على طلب توقيع البروتوكول، بل اكتفت بطلب المزيد من التعديلات عليه.

وأضاف الدبلوماسي، أن من المقرر أن يجتمع وزراء الاقتصاد والمالية العرب امس السبت لدراسة العقوبات الاقتصادية التي يمكن فرضها على سوريا، على أن يصار إلى عرض المقررات على جلسة وزراء الخارجية العرب التي ستعقد اليوم الأحد، وقد تشمل العقوبات تعليق التعاملات مع البنك السوري المركزي ووقف رحلات الطيران.

من جانبها، ردت القاهرة بالقول إن الإجراء "غير مسبوق في تاريخ الجامعة،" مضيفة أن العقوبات المطروحة "تشكل استهدافا لمصالح الشعب السوري،" كما قالت إن الدعوة العربية للانتقال إلى حكومة وحدة وطنية لتسيير المرحلة الانتقالية يعتبرها الشعب السوري "تدخلا سافرا في شؤونه الداخلية ومساسا بالسيادة الوطنية."

العفو الدولية تنتقد منح الرئيس اليمني حصانة بموجب المبادرة الخليجية

صالح يتمنى ألا يتنكّر (الفريق الآخر) للاتفاقيات

صنعاء، اليمن / CNN

ظلت ساحات المدن اليمنية مكتظة بالحشود امس الاول الجمعة، رغم توقيع الرئيس علي عبدالله صالح آلية تنفيذ المبادرة الخليجية، فخرج المعارضون ليعلنوا رفضهم "منح الحصانة" للرئيس، الذي وجه رسالة إلى القوات المسلحة تمنى فيها ألا يتنكر الطرف الآخر للاتفاقية كما جرى عام ١٩٩٤ عندما اندلعت حرب أهلية بين شطري البلاد الشمالي والجنوبي بدعوى الانفصال.

وقال صالح، في رسالة بعث بها إلى القوات المسلحة والأمن بمناسبة العام الهجري الجديد إن الشعب اليمني عاش خلال العشرة الأشهر المنصرمة "أزمة حادة وصعبة انعكست سلباً على كل جوانب الحياة.. وألحقت أضراراً فادحة في الجانب التنموي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي،" مضيفاً أن التعامل مع الأزمة من قبل كان "بروح المسؤولية الوطنية" من خلال التوقيع على الآلية.

وقال صالح إن توقيعه جاء من أجل "تفويت الفرصة على من يتآمر على الوطن ونظامه الجمهوري.. ولإفشال المخطط التآمري الداخلي والخارجي الذي يحاك ضد وطننا اليمني ضمن المخطط التآمري الذي استهدف بعض الأقطار العربية، وبما يجنب بلادنا الحرب والدمار وإراقة الدماء والانزلاق إلى الفوضى،" على حد تعبيره.

وتابع الرئيس اليمني: "نتطلع بكل الأمل والثقة إلى أن تتعامل كافة الأطراف السياسية وكل القوى الخيرة بإيجابية مع المبادرة وآليتها التنفيذية.. وألا يتم التنكر لها كما تنكر الذين وقعوا في عمان عام ١٩٩٤ على وثيقة العهد والاتفاق وأشعلوا الحرب وأعلنوا الانفصال وأرادوا تمزيق الوطن، وألا يتم أيضا الالتفاف على ما تم الاتفاق عليه أمام مرأى ومسمع كل دول العالم أشقاء وأصدقاء، من خلال أعمال التصعيد ومحاولة تفجير الموقف."

وبحسب وكالة الأنباء اليمنية الرسمية "سبأ" فقد أصدرت القوات المسلحة من جانبها بيانا أشادت بصالح وبتوقيعه المبادرة الخليجية، وتطرقت إلى المواضيع الراهنة بالقول إن الأشهر الماضية أضرت بالمؤسسة العسكرية "التي أصيبت وحدتها الوطنية ونسيجها العضوي بالعديد من التشققات والتصدعات الرأسية والأفقية."

واعتبر البيان أن المبادرة الخليجية "ليست نهاية لأزماتنا وإشكالاتنا الوطنية المزمنة بقدر ما هي خارطة طريق نظرية ترسم المعالم الإستراتيجية لعبورنا الآمن نحو المستقبل.. وهذا الطريق ليس ممهداً ولا مفروشاً بالورود كما يعتقد البعض."

وفي الوقت الذي احتشد فيه أنصار صالح في ميدان السبعين بالعاصمة صنعاء ضمن تحرك حمل عنوان "وأوفوا بالعهد"، مشيدين بتوقيع الرئيس على آلية تنفيذ المبادرة الخليجية، كان المعارضون يتجمعون في شارع الستين للتعبير عن "رفضهم لأي ضمانات تمنح لصالح وأقربائه وأعوانه ممن تلطخت أيديهم بجرائم قتل المتظاهرين،" وفق تقرير موقع حزب "التجمع اليمني للإصلاح" المعارض.

وقال التقرير إن المشاركين في الاحتجاجات "تعهدوا بالاستمرار في ثورتهم السلمية حتى تحقيق كافة أهدافها المتمثلة في إسقاط كافة رموز النظام الفاسد وملاحقة القتلة واستعادة الأموال المنهوبة وبناء الدولة المدنية الحديثة."

وكانت مصادر قد أشارت إلى مقتل خمسة أشخاص على الأقل في اليمن، الخميس الماضي، عندما فتح مسلحون موالون للحكومة النار على متظاهرين مناهضين للنظام، وفقا لما أكده طبيب في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء.

وجاءت الاشتباكات بعد يوم من توقيع الرئيس علي عبد الله صالح على اتفاق يقضي بتنحيه عن السلطة بعد أشهر من الاحتجاج على حكمه الذي دام ٣٣ عاما، ليصبح رابع رئيس عربي يترك منصبه نتيجة لاضطرابات الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة هذا العام

من جانب اخر، انتقدت منظمة العفو الدولية منح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وآخرين معه حصانة من الملاحقة القضائية، مقابل تخليه عن منصبه وفقا للمبادرة الخليجية لحل الأزمة السياسية اليمنية، وقالت "إن ذلك يوجه صفعة قوية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان".

جاء ذلك في بيان للقائم بأعمال مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية فيليب لوثر نقله المركز الإعلامي لحزب التجمع اليمني للإصلاح "الإخوان المسلمون أكبر أحزاب المعارضة عضو تحالف اللقاء المشترك".

وقال لوثر في بيان المنظمة، "إن بند الحصانة لصالح وأعوانه في اتفاق نقل السلطة سدد لكمةً قوية إلى جهود مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان عما قاموا به من أفعال، وذلك من خلال تضمين الاتفاق بنودا تعرقل إجراء أي تحقيقات أو مقاضاة تطال كبار المسؤولين في نظام صالح".

وأضاف المسؤول الدولي، "من شأن الحصانة أن تفضي إلى الإفلات من العقاب؛ بل إنها تحول دون تحقيق العدالة، وتحرم الضحايا وذويهم من كشف الحقائق والحصول على التعويضات بشكل كامل"، وطالب فيليب لوثر اليمن بالالتزام بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب، الذي يقتضي شمول أي شخص في التحقيقات ومقاضاته حيثما توفرت أدلة كافية يؤخذ بها لإدانته بارتكاب الجرائم المنصوص عليها في القانون والاتفاقية.

وأشارت المنظمة، في بيانها، إلى أنها دعت في وقت سابق إلى جانب مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بـ"إجراء تحقيق دولي مستقل في انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في اليمن".

حزب العدالة والتنمية المغربي يعلن فوزه بالعدد الأكبر من أصوات الناخبين

الرباط/ رويترز

أفادت التقارير الواردة من المغرب بأن النتائج الأولية تفيد بفوز حزب العدالة والتنمية بالعدد الأكبر من أصوات الناخبين.

قال لحسين داودي الرجل الثاني في الحزب "اعتماد على استطلاعات ممثلينا في صناديق الاقتراع فقد فزنا في جميع أنحاء البلاد".

ولم تؤكد مصادر رسمية هذه الأنباء، وكان الناخبون في المغرب قد توجهوا إلى صناديق الاقتراع للمشاركة في الانتخابات البرلمانية التي تعد الأولى منذ الإصلاحات الدستورية التي قدمها الملك محمد السادس مؤخراً مع اندلاع موجة الثورات العربية.

ودعي إلى التصويت أكثر من ١٣ مليون ناخب لاختيار ٣٩٥ عضوا في مجلس النواب، ويشارك في الانتخابات واحد وثلاثون حزبا من مختلف التوجهات السياسة.

ويقول يونس إيت مالك موفد بي بي سي المغرب يقول إن المنافسة ستكون كبيرة بين المرشحين، وستحتدم المنافسة خصوصا بين الحزبين الكبيرين في الائتلاف الحاكم، حزب الاستقلال بزعامة رئيس الوزراء عباس الفاسي والتجمع الوطني للأحرار بزعامة وزير الاقتصاد والمالية صلاح الدين مزوار وحزب العدالة والتنمية المعارض.

ويراهن حزب العدالة والتنمية على تأثير فوز إسلاميي حزب النهضة في انتخابات ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول بتونس وبروز القوى الإسلامية في العديد من الدول الإسلامية مثل مصر وتركيا.

وفي حال فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات فان ذلك سيفتح له الباب أمام دخول الحكومة بموجب التعديلات الدستورية التي أقرت في استفتاء شعبي يوليو/تموز الماضي.

وانتقدت حركة ٢٠ فبراير الإصلاحات ودعت للمقاطعة. وتضم هذه الحركة إسلاميين وناشطين من اليسار والشباب وهي تدعو إلى إرساء ملكية برلمانية على غرار اسبانيا وإلى إنهاء الفوارق الاجتماعية ومحاربة الفساد.

ويتولى مراقبة الانتخابات نحو أربعة آلاف مراقب مغربي وأجنبي.

وسيتمتع البرلمان ورئيس الوزراء بسلطة أقوى وفقا للدستور الجديد.

وسيقوم الملك بتعيين رئيس الوزراء، من الحزب الذي يفوز بالانتخابات.

وما زالت للملك الكلمة الأخيرة في شؤون الدفاع والأمن والدين.

وتقول مراسلة بي بي سي في الرباط نورا فقيم إنه ينظر إلى هذه الانتخابات على أنها اختبار لتجاوب الملك مع الربيع العربي، وإلى أنها مقامرة للملك بالتخلي عن بعض سلطاته لأشخاص منتخبين.

وتضيف أن المشاركة يتوقع أن تكون ضعيفة، مع ملاحظة ضعف الحملات الانتخابية وغياب الحماس في الشارع المغربي.

ويقول بعض الناخبين إنهم لن يصوتوا بسبب عدم ثقتهم في أن تغير الانتخابات أي شيء.

يذكر أن الانتخابات التي أجريت عام ٢٠٠٧ بمشاركة مراقبين دوليين شهدت مشاركة نسبتها ٣٧ في المئة.

عسكريون إيرانيون يهددون بتدمير إسرائيل

طهران /د ب أ

هدد جنرال إيراني امس، السبت، بالرد على إسرائيل حال شنها أي هجوم على أي من المواقع النووية أو الأمنية في بلاده.

وقال الجنرال يد الله جواني من الحرس الثوري "إذا استهدفت الصواريخ الإسرائيلية إحدى منشآتنا النووية أو أي مراكز حيوية أخرى عندئذ يتعين عليهم معرفة أن أي جزء من الأراضي الإسرائيلية سيجري استهدافها بصواريخنا من بين ذلك مواقعهم النووية"، وأضاف "إنهم الإسرائيليون يعرفون أن لدينا الإمكانية للقيام بذلك".

وكان جواني القائد السابق للدائرة السياسية التابعة للجيش يشير في ذلك إلى تصاعد التكهنات بأن إسرائيل ستضرب منشآت نووية إيرانية بعد أن ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن طهران اختبرت تصميمات تستخدم لصنع رؤوس نووية. وحذر مسؤولون سياسيون وعسكريون إيرانيون إسرائيل من أنها ستواجه ردا بصواريخ شهاب-٣ يمكنها الوصول إلى أي جزء من الدولة اليهودية. ونظم متطوعون إيرانيون ينتمون إلى الحرس الثوري العديد من التجمعات في الأيام الأخيرة وتعهدوا برد قوى على أي هجمات عسكرية على منشآت نووية.

من جانب آخر، بعد أن بدأت طبول الحرب تدق على إيران، أعلن أمير حبيب الله سياري، القائد القوات البحرية، عن إجراء أكبر مناورات أطلق عليها "الولاية ٩٠"، والتي ستطلق في بحر عمان وحتى المحيط الهندي.

ونقلت وكالة أنباء فارس الإيرانية قوله، إن هذه المناورات ستبدأ في المستقبل القريب، وستجري بمعدات وأجهزة في أماكن شاسعة، وسوف تستعرض من خلالها وحدات القوات البحرية الإيرانية قوتها للدفاع عن البلاد، كما أعلن عن تسليم ٣ غواصات جديدة للبحرية من طراز غدير.

وقال إن البحرية الإيرانية لديها القدرة على التواجد في المياه البعيدة، كما أنها العام الماضي وصلت إلى البحر المتوسط، وأعلن عن عزم البحرية الإيرانية إرسال وحدات بحيرة لمناطق أبعد من البحر المتوسط.